

# لا تنسوا المعتقلين

تقرير خاص يرصد أبرز الأحداث المتعلقة بملف  
المعتقلين خلال عام 2019<sup>1</sup>

مركز توثيق الانتهاكات في سوريا | كانون الثاني / يناير 2020

<sup>1</sup> وقد تمت عنونة هذا التقرير رداً على كلام اللواء جميل الحسن مدير إدارة المخابرات الجوية لأهالي درعا: "إنسوا المطالبة بأبنائكم الذين تم اعتقالهم قبل عام 2014" وفي اجتماعات لاحقة قال: "إن معظم المعتقلين قبل عام 2015 فارقوا الحياة".

## المحتويات

مقدمة.

خلفية التقرير.

التحديات والصعوبات.

المنهجية.

ملخص.

أبرز الأطراف الفاعلة المسؤولة عن عمليات الاعتقال والإخفاء القسري.

المحاكمات السورية في السجون السورية.

أرقام واحصاءات.

أبرز التطورات التي تم تسجيلها في ملف المعتقلين خلال عام 2019.

التوصيات.

## عن المركز

[مركز توثيق الانتهاكات في سوريا](#) منظمة سورية مستقلة، غير حكومية وغير ربحية، تم تأسيس المركز في نيسان من العام 2011 . يقوم المركز برصد وتوثيق خروقات حقوق الإنسان في سوريا ويساهم بموازة ذلك إلى تعزيز ونشر ثقافة ومفاهيم حقوق الإنسان في سوريا. يقود المركز عدد من النشاطات من داخل سوريا وخارجها، يقارب عددهم ثلاثين ناشطاً وناشطة معظمهم متواجدون على التراب السوري في محافظات ومدن وبلدات سورية مختلفة. حيث يقومون برصد وتوثيق الانتهاكات من جميع أطراف النزاع بغض النظر عن هوية المرتكب أو الضحية مثل أسماء الضحايا والمعتقلين والمفقودين والمخطوفين في سوريا.

## مقدمة

أخضعت أجهزة الأمن السوري عشرات الآلاف من الأشخاص للاعتقال التعسفي، والاحتجاز غير القانوني، والاختفاء القسري، وإساءة المعاملة، بطريقة منظمة وممنهجة. ونتيجة لعمليات الاعتقال العشوائي التي بدأت منذ آذار/ مارس عام 2011، والتي طالت أغلب البلدات والمدن السورية وكافة شرائح المجتمع وبأعداد كبيرة وصلت إلى عشرات الآلاف، تحول قسم كبير من المعتقلين إلى مختفين قسرياً أو قتل تحت التعذيب والقتل خارج إطار القانون، ولم تُسلم جثامين معظمهم إلى أهاليهم. كما شهد العام الفائت 2019 ارتفاعاً مخيفاً وحاداً في نسبة القتل الذين قضوا في مراكز الاحتجاز السورية المختلفة تحت التعذيب الشديد، أو كنتيجة حتمية للإهمال الصحي المتعمد من قبل السلطات نفسها لأماكن الاحتجاز السرية المنتشرة على كافة الجغرافية السورية ثانياً، وذلك وفقاً لقاعدة بيانات مركز توثيق الانتهاكات في سوريا.

بالإضافة لإرهاب الدولة المنظم والممنهج الذي مارسه القوى الأمنية على المدنيين وبعد توزيع مناطق السيطرة على الجغرافيا السورية، ظهرت قوى فاعلة جديدة وتحولت لاحقاً إلى سلطات فعلية مارست عمليات الخطف والاعتقال ضد معارضيها. سنأتي على ذكرهم تباعاً في هذا التقرير.

## خلفية التقرير

يلقي [مركز توثيق الانتهاكات في سوريا](#) من خلال هذا التقرير الضوء على الأوضاع السيئة التي يعيشها عشرات آلاف المعتقلين تعسفياً لدى القوات الأمنية في مراكز الاعتقال المختلفة، وذلك استناداً إلى العديد من الشهادات واللقاءات التي أجراها نشطاء المركز مع العديد من المعتقلين السابقين والتي أظهرت مسؤولية الأفرع الأمنية عن عشرات الآلاف من حالات الاعتقال وحوادث الموت تحت التعذيب أو نتيجة انتشار الأمراض. ويسعى هذا التقرير إلى الإحاطة بجميع الظروف والتطورات التي طرأت على ملف المعتقلين خلال العام الماضي 2019، من خلال التنوع الغني في المعلومات الدقيقة التي حصل عليها فريق المركز من حيث طبيعة حالات الاعتقال وتنوع فتراته، والتي غطت مدة كافية لإظهار صورة وحقيقة الانتهاكات والجرائم التي ترتكبها جميع الأطراف الفاعلة في أماكن الاحتجاز في سوريا.

نسعى في المركز إلى توثيق الانتهاكات الواقعة بحق المدنيين من قبل جميع الأطراف الفاعلة، بهدف دعم عملية التقاضي والادعاء على مرتكبي الانتهاكات وكذلك التواصل مع فريق الأمم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري والفريق المعني بالاحتجاز التعسفي والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً لحث الأمم المتحدة بتحمل مسؤولياتها القانونية تجاه قضية المعتقلين والمختفين قسرياً في سورية.

يأتي هذا التقرير ضمن سلسلة تقارير متتابعة يصدرها مركز توثيق الانتهاكات في سوريا، حول أماكن الاحتجاز السرية في سوريا، يحاول من خلالها المركز رصد وتوثيق أشكال المعاملة السيئة التي يتعرض لها المعتقلون من قبل قوات الأمن السورية ويحاول في الوقت نفسه الوصول إلى الأشخاص والهيئات المسؤولة عن مجمل هذه الانتهاكات بحق المواطن السوري، حتى تتم محاسبتهم أولاً والعمل على عدم تكرار هذه الانتهاكات في سوريا المستقبل ثانياً.

## التحديات والصعوبات

- نتيجة لحظر قوات الأمن السورية عمل المنظمات الحقوقية داخل سوريا وملاحقة أعضائها، بالإضافة للسرية التامة التي تحيط بالاعتقال ومراكز الاعتقال في سوريا، فإنه يكاد يستحيل التحقق من عدد الأشخاص الدقيق الذين تم اعتقالهم منذ اندلاع الاحتجاجات في آذار/ مارس 2011.
- نتيجة السطوة الأمنية لقوات الحكومة السورية وبث الخوف والرعب في نفوس الأهالي، يواجه مركز توثيق الانتهاكات في سوريا تحديات وصعوبات كبيرة في عمليات التوثيق، تتمثل بشكل كبير في خوف الأهالي من الإفصاح عن أنباء اعتقال أبنائهم حتى لو بشكل سري، وذلك خوفاً من أعمال انتقامية ضدهم أو ضد المعتقل نفسه، أو أن يكون نشر الخبر سبباً في إمعان تعذيب المعتقل. كما تتمثل الصعوبة الأكبر في توثيق أسماء النساء المعتقلات، بسبب محاولة الأهل التكتم على الأمر حرصاً على "سمعة" الفتاة، وحماية لها من نظرة المجتمع السوري و"وصمة العار".
- تشكل كل هذه العوامل صعوبات كبرى في تحديد الأرقام الحقيقية للمعتقلين في سوريا، خاصة مع فقدان أهالي المعتقلين الثقة بالمجتمع الدولي والمنظمات الدولية المعنية ببيان مصير أبنائهم المختفين قسرياً.

## المنهجية

يلتزم فريق مركز توثيق الانتهاكات في سوريا بمعايير دقيقة بتوصيف حالات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري بالإضافة لحالات الخطف والفقدان والحرمان من الحرية، وذلك استناداً إلى أحكام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون العرف الدولي. يستخدم المركز برامج إلكترونية متطورة للأرشفة وتحليل البيانات. كما يعتمد على فريق من الكفاءات المدربة في قسم توثيق المعتقلين في المركز للتواصل مع الأهالي والشهود والناجين ومع مصادر المعلومات الموثوقة، كل ذلك في ظروف أمنية صعبة ومعقدة يمكن أن تستهدف أعضاء الفريق أثناء توثيق الانتهاكات وجمع المعلومات والاستماع للشهود وتتبع حالات الاعتقال وتحديث المعلومات لمعرفة مصير المعتقل ومكان احتجازه وظروف اعتقاله.

## ملخص

- يمكن توصيف نسبة كبيرة من حالات الاعتقال التي وثقها مركز توثيق الانتهاكات في سوريا على أنها حالات اختفاء قسري. والاختفاء القسري<sup>2</sup> في القانون الدولي هو تلك الحالات التي تقوم فيها أجهزة الدولة -أو أشخاص آخرون يتصرفون بمساندة الدولة- باعتقال شخص ثم ترفض الاعتراف باعتقاله، أو تخفي مصيره أو مكانه. كما يمكن اعتبار الاختفاء القسري واسع النطاق أو الممنهج، حين يجري تنفيذه كجزء من سياسة للدولة، جريمة ضد الإنسانية
- حصل مركز توثيق الانتهاكات على عشرات الوثائق التي تُشير إلى حالات وفاة حصلت أثناء الاعتقال في مراكز الاحتجاز ومقار الأفرع الأمنية السورية. وتشير هذه الوثائق التي تباينت ما بين شهادات وفاة أو تقارير طبية إلى حالات وفاة طبيعية، وفي حالات أخرى تكون مجرد أوراق تحوي على رقم السجين التعريفي وتاريخ وفاته مع ختم قوى الأمن الداخلي التابعة لوزارة الداخلية السورية.
- لم تسلم الدوائر الرسمية السورية لذوي القتلى الذين قتلوا تحت التعذيب في مراكز ومقار الأجهزة الأمنية أي معلومات من شأنها التعريف بالظروف المحيطة بوفيات أقاربهم.

<sup>2</sup> <https://www.ohchr.org/AR/HRBodies/CED/Pages/ConventionCED.aspx>

- أجبرت السلطات السورية ذوي القتل تحت التعذيب والذين تمكنوا من استلام جثث أبنائهم وعددهم قليل جداً- على عدم إقامة أي مراسم عزاء أو تأبين، والاقتصار على دفن الجثة من قبل الأقارب من الدرجة الأولى فقط، في حين أن أغلب الأهالي الذين أبلغوا بوفاة أبنائهم المعتقلين لم تسلمهم السلطات السورية جثامين أبنائهم خلافاً للأصول و القانون.
- يعد التعذيب أحد المحظورات الأكثر تحريماً في القوانين والمعاهدات الدولية، وسوريا دولة طرف في المعاهدات الدولية الأساسية التي تحظر التعذيب في كافة الظروف<sup>3</sup>، حتى في حالات الطوارئ المعترف بها، وتفرض التحقيق مع المسؤولين عن التعذيب وملاحقتهم قضائياً.
- حين يمارس التعذيب كجزء من هجوم ممنهج وواسع النطاق على السكان المدنيين فإنه يمثل جريمة ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي العرفي ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية<sup>4</sup>.

## أبرز الأطراف الفاعلة المسؤولة عن عمليات الاعتقال والإخفاء القسري

### 1- قوات الحكومة السورية والمجموعات الأجنبية الموالية لها.

- يعتبر الجيش والأمن والمجموعات المسلحة الموالية لهما كـ "لجان الدفاع الوطني والمجموعات الأجنبية" منظومة أمنية وعسكرية تشرف عليها قيادة الحكومة السورية. بحسب الحقائق التي قام مركز توثيق الانتهاكات بتوثيقها، فإن هذه المنظومة الأمنية والعسكرية مسؤولة عن اعتقال عشرات آلاف الأشخاص.
- تمارس كذلك جميع القوى المتحالفة مع الحكومة السورية والمجموعات المسلحة الموالية لها وسيلة الاعتقال والتعذيب بشكل ممنهج وتمارس الإخفاء القسري للمدنيين المعارضين في مراكز احتجاز سرية.
- يتم اعتقال الأشخاص عادة بدون مذكرة قضائية أثناء عمليات دهم وتفتيش منتظمة أو عشوائية من قبل أجهزة المخابرات أو الجيش، أو أثناء التنقل والسفر ومرور الأشخاص على الحواجز الأمنية والعسكرية على الطرقات العامة أو داخل البلدات والمدن. لا يسمح للشخص المعتقل الاتصال بأهله أو محاميه ولا يعرف الجهة التي قامت باعتقاله. عند متابعة الأهل لمصيره، عادة ما تنكر السلطات المعنية وجوده لديها. ويتعرض المعتقلون في أقبية المخابرات السورية وقوات الجيش والشبيحة لأبشع أنواع التعذيب الذي قد يصل في كثير من الأحيان حد القتل، ويعترف المعتقلون تحت التعذيب بجرائم لم يرتكبوها أماًلاً بإنهاء آلامهم، ويجبرون على التوقيع على محاضر التحقيق وهم "مطمشين"<sup>5</sup> بالقوة والإكراه من قبل أجهزة لا تتمتع قانوناً بصفة الضابطة العدلية، ومن ثم يتم إحالتهم إلى محاكم استثنائية ومحاكماتهم محاكمات صورية. تعتمد اعترافاتهم على ضغوط المخابرات دليلاً للإدانة خلافاً لما استقر عليه اجتهاد محكمة النقض السورية<sup>6</sup>، وقد تصل أحكام هذه المحاكم إلى الحكم بالإعدام خلافاً للمبادئ القانونية والقضائية المحلية والدولية المتعارف عليها مما يعتبر قتلًا خارج القانون وإرهاب دولة منظم وممنهج.
- حوادث الاعتقال في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية.
- لم تف الحكومة السورية بالتزاماتها القانونية تجاه ملف المعتقلين. فما زال الفريق العامل في مركز توثيق الانتهاكات يقوم بتوثيق المزيد من وفيات المعتقلين تحت التعذيب أو نتيجة تصفيتهم خارج إطار القانون.
- وكانت الحكومة السورية قد أعطت وعوداً للمناطق التي تم إجراء تسويات أمنية فيها بإطلاق سراح أبنائهم المعتقلين، إلا أن القوى الأمنية قامت بدلاً من ذلك باعتقال المزيد من أبناء هذه المناطق.

<https://www.ohchr.org/ar/professionalinterest/pages/cat.aspx> 3

<https://www.icc-cpi.int/NR/rdonlyres/ADD16852-AEE9-4757-ABE7-9CDC7CF02886/284265/RomeStatuteAra.pdf> 4

5 الكلمة التي يستخدمها المعتقلون والسجون في مراكز الاعتقال بمعنى "مغمض العينين بعصبة"

6 على سبيل المثال: اجتهاد محكمة النقض رقم 110 تاريخ 10-1982-30.

كما تم تسجيل اعتقال أشخاص عائدين من دول الجوار أو من مناطق تخضع لسيطرة المعارضة المسلحة، وتم كذلك تسجيل حوادث اعتقال أفراد من عائلات المطلوبين للضغط على المطلوب لتسليم نفسه.

اختلفت التهم التي تم توجيهها للمطلوبين ما بين التجنيد الإلزامي والاحتياطي، الاشتباه بتورطهم في أعمال مناهضة للحكومة، تمويل الجماعات الارهابية أو الانتماء لها، النيل من سيادة الدولة أو رئيسها، التسبب بوهن عزيمة الأمة، وغيرها من التهم الجاهزة. وتعد القوات الحكومية المسؤولة عن القسم الأكبر من عمليات الاعتقال الموثقة، كما أنها مسؤولة بشكل مباشر عن مصير عشرات الآلاف من المختفين قسرياً في الكثير من السجون السرية والعلنية، ومن أبرزها الأفرع الأمنية والمطارات العسكرية ومقرات الفرقة الرابعة ومقرات الحرس الجمهوري ومدرسة أمن الدولة في ميسلون وسجن البولوني العسكري وسجن تدمر العسكري وسجن صيدنايا العسكري بالإضافة إلى السجون المركزية في المحافظات.

## 2- قوات سورية الديمقراطية (قسد) ومجلس سورية الديمقراطية<sup>7</sup>

سجل مركز توثيق الانتهاكات في سوريا العديد من الانتهاكات المرتكبة من قبل هذه الجهات والتي تمارس الاعتقال والإخفاء القسري للمعارضين لها بالإضافة إلى التجنيد القسري وإنشاء مراكز احتجاز جماعية، مثل "مخيم الهول"، الذي يضم عشرات الآلاف من العوائل والأطفال والنساء الذين يشتبه بانتمائهم لتنظيم الدولة الإسلامية/ داعش. وهي قوات مسيطر عليها من قبل حزب الإتحاد الديمقراطي وقيادات الأساس وقيادات من حزب الاتحاد الديمقراطي PKK - حزب العمال الكردستاني PYD ولها جناح سياسي وعسكري وإدارة ذاتية وحكومة فعلية في مناطق شمال شرق سوريا، وتحظى هذه القوات بدعم خارجي أميركي.

حوادث الاعتقال في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية/ قسد. استهدفت الاعتقالات بمناطق قسد كافة المعارضين لسياستها وتوجهها، وعددًا من الناشطين العاملين في المجال الإنساني في محافظة الرقة - وخصوصاً من المكون العربي- مثل منظماء "صناع المستقبل" و"إنماء الكرامة" و"آفاق" و"الفرات". وقد سجل مركز توثيق الانتهاكات في سوريا اعتقال كل من الناشط إياس العبو (من منظمة صناع المستقبل) وأنس العبو وصلاح الكاطع وخالد السلامة، من أهالي مدينة الرقة.

كما اعتقلت "قسد" أيضاً الناشط أحمد الهلشوم من مدينة الرقة والناشط "حسن قصاب" من منزله في مدينة الطبقة بعد أن اعتدت عليه قوات الأساس والمخابرات التابعة لقسد بالضرب، وهو من العاملين في برنامج الفرات المدعوم من قبل فريق ستارت التابع لوزارة الخارجية الأمريكية.

ووجهت تهمة الإرهاب والتعامل مع الإرهابيين إلى جميع المعتقلين في المنظمات الإنسانية والذين تم الإفراج عنهم لاحقاً. وفي وقت سابق، قامت قوات قسد للمرة الثانية باعتقال مازن الحرامي، وهو مسؤول المراقبة والتقييم في برنامج وثام الممول من الخارجية الأمريكية، من مدينة الرقة.

وما زالت قوات قسد تمارس الاعتقالات الجماعية في المناطق التي تسيطر عليها وخصوصاً تجاه المكون العربي بقصد التجنيد الإجباري.

وفي عام 2018، قامت قسد بتسليم ستمائة وخمسون معتقلاً إلى الحكومة السورية، أغلبهم من المكون العربي، وتم تحويل عدد منهم إلى سجن صيدنايا ويخشى أن يكون بعضهم قد تعرض للإعدام في سجون الحكومة السورية.

7 وهي مجموعة تسمى قسد أو SDF، التي تعتبر مظلة جامعة لعدد من المجموعات المسلحة الكردية والعربية في شمال سوريا.  
8 مجلس سوريا الديمقراطية MSD الجناح السياسي لقوات سوريا الديمقراطية في الفدرالية الديمقراطية لشمال سوريا الذاتية الحكم فعلياً.  
9 حزب العمال الكردستاني أو PKK هو حزب سياسي كردي يساري مسلح ذو توجهات قومية كردية هدفه إنشاء ما يطلق عليه الحزب دولة كردستان المستقلة. يعتبر الحزب في قائمة المنظمات الارهابية على لوائح الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا و إيران و سوريا و أستراليا.

10 «حزب الاتحاد الديمقراطي» (PYD) فرعاً سورياً لحزب العمال الكردستاني المصنّف إرهابياً (PKK). وهو واحد من أهم أحزاب المعارضة الكردية في سوريا، إضافة إلى كونه عضواً في هيئة «التنسيق الوطنية للتغيير الديمقراطي»، و«مجلس شعب غربي كردستان»



### 3- قوات الجيش الوطني والحكومة السورية المؤقتة

وتعتبر حكومة فعلية وتبسط سيطرتها على مناطق واسعة مثل "عفرين ومناطق درع الفرات وغصن الزيتون". وتمارس قوات الجيش الوطني الاعتقال والإخفاء القسري ضد المعارضين لها وخصوصاً من يشتهر بانتمائهم لقوات سوريا الديمقراطية/ قسد، حزب الاتحاد الديمقراطي PKK، وحزب العمال الكردستاني PYD. بالإضافة إلى حالات الخطف من قبل الفصائل أو من قبل بعض العناصر بشكل شخصي طلباً لمبالغ مادية مقابل ذلك. هذا وتحظى الحكومة المؤقتة بدعم من قبل الحكومة التركية.

### 4- هيئة تحرير الشام وحكومة الإنقاذ

وتعتبر حكومة فعلية وقوة عسكرية وسياسية تبسط سيطرتها على مناطق واسعة من محافظة إدلب وشمال غرب سوريا. تمارس عناصر هيئة تحرير الشام الاعتقال والإخفاء القسري والتعذيب في السجون السرية التابعة لها ضد عناصر من تنظيم الدولة الإسلامية/ داعش، والنشطاء والمعارضين لسياساتها وكذلك لعناصر من فصائل المعارضة السورية المسلحة. حوادث الاعتقال في المناطق الخاضعة لسيطرة هيئة تحرير الشام. واصلت هيئة تحرير الشام وأجهزتها الأمنية اعتقالاتها التعسفية بحق المعارضين لسياساتها، وغالباً ما تستهدف هذه الاعتقالات عناصر من فصائل المعارضة المسلحة بالإضافة للناشطين السياسيين والحقوقيين وكذلك الكوادر الإعلامية كما حصل مؤخراً في مظاهرة باب الهوى بتاريخ 20 كانون الأول/ ديسمبر 2019 حيث تم تسجيل اعتقال متظاهرين بالإضافة إلى عدد كبير من الإعلاميين الذين كانوا يغطون المظاهرة إعلامياً، وتمت مصادرة معداتهم والمواد الإعلامية التي عملوا عليها. هذا وتقوم الهيئة بممارسات تتمثل بقمع حرية الرأي والتعبير وتقوم بمحاكمات أمنية وسرية. وقد تم تسجيل عدة حوادث اعتقال طالت العشرات من الأشخاص بتهمة انتمائهم لتنظيم الدولة الإسلامية/ داعش وحزب التحرير.

### 5- تنظيم الدولة الإسلامية/ داعش

كان يشكل التنظيم حكومة فعلية قبل القضاء عليه، وهو مسؤول عن الآلاف من حالات الاعتقال والإخفاء القسري وكذلك عن عشرات المقابر الجماعية.

## المحاكمات السورية في السجون السورية

ما زال المعتقلون في سوريا يحاكمون أمام محاكم استثنائية "محكمة الإرهاب ومحكمة الميدان العسكرية"، إذ يحاكم أمامها المدنيون والعسكريون والنساء والأطفال، ولا تتقيد هذه المحاكم بأصول المحاكمات الجزائية والمبادئ القضائية المعمول بها محلياً ودولياً. غالباً ما لا تتجاوز مدة المحاكمة أمام محكمة الميدان العسكرية سوى ثلاث دقائق، خلال جلسات سرية وبدون وجود محامي دفاع، وعادةً ما تصدر أحكامها بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة.

وكذلك فإن محكمة الإرهاب تأخذ بضبوط المخابرات واعتراقات المعتقلين بهذه الضبوط والتي تمت تحت التعذيب والإكراه خلافاً لكل المبادئ القانونية والقضائية واجتهادات محكمة النقض بدمشق والتي استقر اجتهادها على أن ضبوط أجهزة المخابرات لا تتمتع بالحجية القضائية.

هذا وقد نصت المادة الثامنة (ج 4) من نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1988 على أن "إصدار أحكام وتنفيذ إعدامات دون وجود حكم سابق صادر عن محكمة مشكلة تشكلاً نظامياً تكفل جميع الضمانات القضائية المعترف عموماً بأنه لا غنى عنها" يعد جريمة حرب إذا ما ارتكب هذا الفعل ضد أشخاص غير مشتركين اشتراكاً فعلياً في الأعمال الحربية.

وبناء على كل ما سبق يمكن المجادلة أن الأحكام الصادرة عن محكمة الإرهاب ومحكمة الميدان العسكرية في سورية هي أحكام باطلة، وتعتبر هذه المحاكم الاستثنائية جزء من إرهاب الدولة المنظم والممنهج لترهيب الشعب السوري.

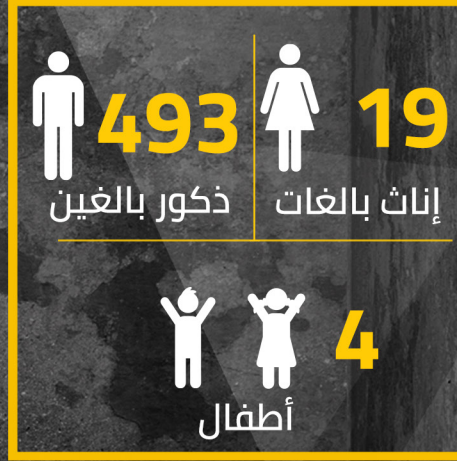


## حالات الاعتقال في سوريا 2019





أيلول / تشرين الأول / تشرين الثاني / كانون الأول

حصيلة حالات الاعتقال التعسفي في هذه الأشهر / 515 / حالة اعتقال

توزعوا حسب الجنس:



وتوزعوا حسب الجهات الفاعلة:

	
50 حالة اعتقال	302 حالة اعتقال
	
96 حالة اعتقال	67 حالة اعتقال

- توزعت حصيلة الاعتقال التعسفي في هذه الأشهر في المحافظات السورية على النحو التالي:

إدلب (40) - الحسكة (38) - الرقة (47) - السويداء (1)  
 اللاذقية (2) - حلب (205) - حماه (21) - حمص (62)  
 درعا (51) - دمشق (1) - دير الزور (18) - ريف دمشق (14)  
 المحافظة غير معروفة (15)

- يلاحظ أن محافظة حلب هي الأكثر عدداً في حالات الاعتقال التعسفي وذلك نتيجة توزع القوى الفاعلة في المحافظة ما بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية/ قسد والجيش الوطني.

- أما في دمشق يلاحظ أن عدد الحالات (1) فقط، ويرجح فريق المركز أن الاعتقالات أضعاف ذلك بكثير ولكن نتيجة للقبضة الأمنية وخشية الأهالي على أبنائهم المعتقلين من انتقام الحكومة السورية، لم يكن من الممكن توثيق الحالات في محافظة دمشق بالرغم أنها تتعرض وضواحيها لاعتقالات بشكل مستمر وهذا ما ينطبق أيضاً على بقية المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية.

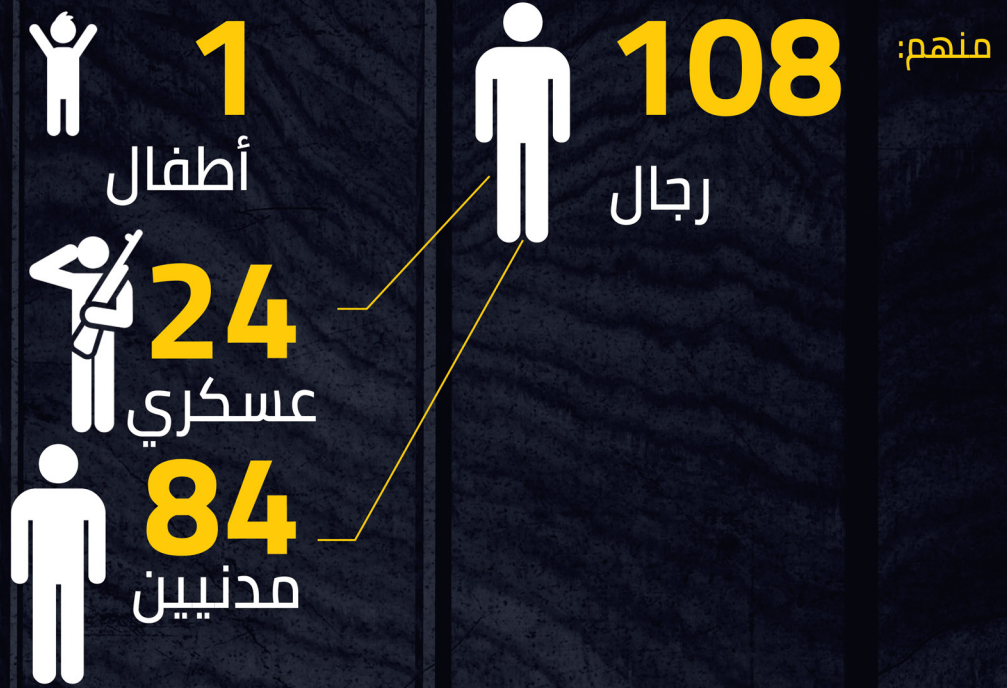




# الوفيات تحت التعذيب والقتل خارج إطار القانون

خلال أشهر (أيلول - تشرين الأول - تشرين الثاني - كانون الأول) 2019

حصيلة وفيات المعتقلين تحت التعذيب أو القتل خارج إطار القانون في هذه الأشهر بلغت / **109** /



توزعت حصيلة وفيات المعتقلين تحت التعذيب أو القتل خارج القانون في هذه الأشهر حسب الأطراف الرئيسية الفاعلة على النحو التالي:

- الحكومة السورية والقوات والمجموعات التابعة لها (86) حالة وفاة تحت التعذيب
- الحكومة المؤقتة وفصائل الجيش الوطني وفصائل الجبهة الوطنية للتحرير التابعة لها (3) حالات وفاة تحت التعذيب
- مجلس سوريا الديمقراطية وقوات سوريا الديمقراطية / قسد والأسايش و PKK - BYD وفصائل التابعة لها (10) حالات وفاة تحت التعذيب
- حكومة الإنقاذ وهيئة تحرير الشام والفصائل التابعة لها (3) حالات وفاة تحت التعذيب
- القوات الروسية في سورية (1) حالة تحت التعذيب
- جهات فاعلة مجهولة (6) حالات وفاة تحت التعذيب

توزعت حصيلة وفيات المعتقلين تحت التعذيب أو القتل خارج القانون في هذه الأشهر حسب المحافظات السورية على النحو التالي:

- إدلب (6) - الحسكة (11) - الرقة (3) - السويداء (3)
- القنيطرة (1) - حلب (14) - حماه (3) - حمص (4)
- درعا (28) - دمشق (3) - دير الزور (12) - ريف دمشق (20)
- المحافظة غير معروفة (1)



## حصيلة حالات الخطف في سوريا 2019

أيلول / تشرين الأول / تشرين الثاني / كانون الأول

وثق فريق المركز / 48 / حالة خطف

الجهات الفاعلة مجهولة الهوية باستثناء حالة واحدة معروفة قامت بها لجان الدفاع الوطني من آل علوش في محافظة درعا مدينة الصنمين. عادة ما تكون حالات الخطف هذه للضغط على ذوي المخطوف مقابل فدية مالية. توزعت حالات الخطف حسب الجنس كما يلي:



توزعت حالات الخطف حسب المحافظات السورية على النحو التالي:

السويداء (27) - حلب (9) جميعها من منطقة عفرين - درعا (8) - إدلب (2) - الرقة (1) - طرطوس (1)

- يلاحظ أن عدد حالات الخطف في محافظة السويداء هو الأكثر ارتفاعاً بين بقية المحافظات وأغلب هذه الحالات تتم من قبل الأفرع الأمنية السورية.

حصيلة حالات المفقودين من السوريين هي (15) حالة وجميعهم ذكور: توزعت حسب المحافظات على النحو التالي:

إدلب (4) - الحسكة (5) - دمشق (2) - السويداء (2) - الرقة (1) - اليونان (1)

# أبرز التطورات التي طرأت على ملف المعتقلين خلال عام 2019

## 1- الإخفاء القسري للسوريين في لبنان

تعرض المعتقلون السوريون في لبنان للإخفاء القسري على أيدي جهاز الأمن العام اللبناني، حيث قام الأخير يوم السبت 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2019 بتسليم أربعة معتقلين للحكومة السورية عند نقطة المصنع على الحدود اللبنانية بعد أن أنهوا محكوميتهم في لبنان وذلك برغم من إطلاق سراحهم من سجن رومية بقرار قضائي. عرف من بينهم المعتقل "هادي ضياء الزهوري" من مدينة القصير. ولم يتمكن فريق المركز من تحديد هويات المعتقلين الآخرين بسبب قيام الأمن العام اللبناني بإخفاء المعتقلين قسرياً والتحفظ على أسمائهم.

## 2- الادعاء بأن "معظم المعتقلين قبل عام 2015 فارقوا الحياة"

قام رئيس شعبة المخابرات الجوية العامة اللواء "جميل الحسن" بإجراء زيارة إلى مدينة درعا، وخلال الاجتماع الذي ضم رئيس شعبة المخابرات الجوية ولجان المصالحة في بلدي "داعل" و"إبطع"، طالبت لجان المصالحة بالكشف عن مصير أبنائهم المعتقلين والمختفين قسرياً وبيان مصيرهم إلا أن "الحسن" أكد للمجتمعين: (أن غالبية المعتقلين من عام 2015 وما قبل فارقوا الحياة).

## 3- مخاوف حقيقية من نقل محتجزين في السجون المدنية إلى سجن صيدنايا.

أصدر مركز توثيق الانتهاكات في سوريا في 04 كانون الأول / ديسمبر عام 2019 [بياناً صحفياً](#) أعرب فيه عن مخاوف حقيقة من نقل المحتجزين من السجون المدنية إلى سجن صيدنايا، حيث تنتظر المحتجزين أحكام قاسية غالباً ما تصل للإعدام. وأشار البيان إلى خطورة استمرار عمل المحاكم الميدانية في سورية ومخالفتها لأحكام القانون الدولي الإنساني، حيث تفتقد هذه المحاكم للمبادئ القضائية المعمول بها بالقوانين المحلية والدولية، وتعتبر أحكامها باطلة بطلاناً مطلقاً. وتوجه المركز بمناشدة للجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي والمنظمات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها والعمل على مطالبة الحكومة السورية بالإفراج غير المشروط والفوري عن المعتقلين في سوريا.

## 4- اعتقال عشرات الأطفال الطلاب في جنوب دمشق من قبل أجهزة الأمن السورية.

توجه مركز توثيق الانتهاكات في سوريا بتاريخ 05 كانون الثاني / يناير عام 2020، عبر [نداء عاجل](#) من أجل إطلاق سراح ما يقارب 52 طفل من طلاب مدرسة الجرمق في بلدة يلدا جنوب دمشق. وأدان المركز اعتقال الأطفال في بلدة يلدا جنوب دمشق من قبل فرع الدوريات التابع لشعبة الاستخبارات العسكرية بحجة انتماهم لما يسمى "أشبال الخلافة" التابع لتنظيم الدولة/ داعش.

## 5- تزايد عمليات الخطف في محافظة السويداء.

تنحصر أغلب عمليات وجرائم الخطف في سوريا بمحافظة السويداء دوناً عن باقي المحافظات السورية حيث من المعلوم أن محافظة السويداء -ونتيجة طابعها الإثني والديموغرافي- قد التزمت الحياد تجاه الصراع في سوريا، إذ منع أهلها أبنائهم من الالتحاق بالتجنيد الإجباري. لذلك تحاول الحكومة السورية تحقيق أهداف سياسية أو عسكرية عن طريق خلق فلتان أمني وإثارة الذعر بالمجتمع في محافظة السويداء عبر بعض القوى المؤيدة لها وعبر تشكيل مجموعات مرتبطة بأجهزة المخابرات السورية. وعصابات الخطف هذه هي جزء من المنظومة الأمنية والعسكرية للقوات الحكومية التي وجدت لهذه الغاية.

## 6- المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء يوقف إعدام أحد عشر معتقلاً في سجن حماه.

أعلن المعتقلون في سجن حماة المركزي بتاريخ 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 إضراباً على الطعام احتجاجاً على أحكام إعدام صادرة بحق أحد عشر معتقلاً موجودين "إيداع" في سجن حماة المركزي لصالح المحكمة الميدانية، وذلك بعد صدور قرار بنقلهم إلى سجن صيدنايا لتنفيذ أحكام الإعدام بحقهم.

وبعد التواصل مع مفوضية حقوق الإنسان ومع المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً تمت متابعة قضية الأحد عشر معتقلاً من قبل هذه الهيئات الدولية، وبالضغط الدولي على الحكومة السورية، تم وقف أحكام الإعدام وأثمرت جهود المنظمات المحلية والدولية في وقف أحكام الإعدام عندما استجابت الحكومة السورية لهذه الضغوط. وبتاريخ 25 أيار/ مايو 2019 قامت الحكومة السورية بإجراء تسوية أمنية للمحتجزين وتم الحكم على أغلبهم بالأشغال الشاقة المؤبدة.

## 7- رفع الدعاوي أمام المحاكم الأوروبية

يقوم مركز توثيق الانتهاكات في سوريا بتقديم التوثيقات والشهادات القانونية الخاصة بالشهود والضحايا لقسم التقاضي في المركز السوري للإعلام وحرية التعبير من أجل إنشاء الدعاوي على الجهات الفاعلة والأفراد المتهمين بارتكاب جرائم اعتقال وتعذيب وإخفاء قسري وقتل خارج القانون وجرائم حرب والجرائم ضد الإنسانية، وذلك وفق الولاية القضائية المعمول بها بالقوانين الجزائية المحلية في كل من: ألمانيا وفرنسا والسويد والنرويج والنمسا. وقد صدر عن الادعاء العام في هذه الدول عدة مذكرات توقيف بحق مشتبه بهم وكان أهمها: مذكرة توقيف دولية بحق أحد المشتبه بهم من المكتب الفيدرالي الاتحادي الألماني وثلاث مذكرات توقيف دولية بحق ثلاث مشتبه بهم من مكتب الادعاء العام الفرنسي. وستتم المحاكمة العلنية لاثنتين من الموقوفين في ألمانيا نتيجة للاشتباه بارتكابهم جريمة التعذيب والإخفاء القسري داخل مقراتهم الأمنية. وكذلك يتم رفع الدعاوي في البلدان الأوروبية وفق مبدأ الولاية القضائية الشخصية تبعاً لجنسية المتهم أو الولاية القضائية لمكان إقامة المتهم المدعى عليه في هذه الدول ووفق استراتيجية المحاسبة ومعارضة فكرة الإفلات من العقاب والتركيز على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في سوريا وملاحقة المشتبه بارتكابهم لتلك الانتهاكات في المحاكم الأوروبية. ويستفيد فريق التقاضي في إقامة هذه الدعاوي من مايلي: الولاية العالمية في القوانين الجزائية المحلية، الأشخاص مزدوجي الجنسية، ووجود المشتبه به على الأراضي الأوروبية.

## 8- إصدار الحكومة السورية لقانون العفو رقم 20 لعام 2019

دأبت الحكومة السورية على إصدار مراسيم عفو سنوية ومن بينها المرسوم رقم 20 لعام 2019، وتشمل أغلبيتها قسم كبير من الجرائم الجنائية والجرح. ولم تشمل هذه المراسيم ومنها مرسوم العفو الأخير سوى أعداد محدودة من المعتقلين، في حين أن مئات آلاف المعتقلين والمختفين قسرياً لم يتم إطلاق سراحهم أو بيان مصيرهم.

## 9- احتجاجات درعا أسفرت عن إطلاق سراح 40 معتقل

تحت ضغط الاحتجاجات الشعبية في محافظة درعا والمنددة بعدم وفاء الحكومة السورية بتعهداتها والتزاماتها بإطلاق سراح المعتقلين وبضغط من روسيا، أعلنت الحكومة السورية بتاريخ يوم 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 عن إطلاق سراح مائة وثمانية عشر معتقلاً من محافظة درعا في إطار مساعيها لإعادة تلميع صورتها وتهدة الجنوب السوري. وبعد متابعة مركز توثيق الانتهاكات في سوريا لحالات المفرج عنهم توصلنا لتوثيق إطلاق سراح واحد وأربعين معتقلاً فقط، وعلى أبعد تقدير لا تتجاوز أعداد المفرج عنهم الستين معتقلاً، تم اعتقال أغلبهم منذ عدة أشهر، في حين ذكرت وسائل إعلامية تابعة للحكومة السورية أن عدد المفرج عنهم قد وصل لـ 118 معتقل وهو ما نراه ادعاء غير صحيح المقصود به تضليل المنظمات الحقوقية المحلية والدولية ومحاولة للتهدة.

## 10- تسويات مخيم الركبان واعتقال 155 شخص

نتيجة محاصرة الحكومة السورية لمخيم الركبان لسنوات عديدة يعيش أهالي المخيم أوضاعاً إنسانية مأساوية ما اضطر بعضهم لإجراء تسويات أمنية مع الحكومة للخروج من المخيم والعودة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الحكومية بإشراف الحكومة الروسية والأمم المتحدة والهلل الأحمر، وهو ما يعرف باسم (العودة الآمنة). ونتيجة هذه التسويات تم خروج عشرات العائلات من مخيم الركبان وتم وضعهم بمراكز إيواء، وتعهدت روسيا والأمم المتحدة بحمايتهم من الاعتقال، إلا أنه لم يتم الإيفاء بتلك التعهدات. بتاريخ 9 كانون الأول/ ديسمبر 2019 قامت المخابرات السورية، ومنها فرع البادية والأمن العسكري، بمهاجمة مركز إيواء النازحين في مدرسة ميسلون بمدينة حمص وتم اعتقال مائة وخمسة وخمسين شخصاً أغلبهم من مدينة تدمر والقريتين ومهين وتم نقلهم مباشرة إلى فرع الشرطة العسكرية بحرستا في مدينة دمشق لتتم محاكمتهم أمام محكمة الإرهاب. في وقت لاحق تم الإفراج عن خمسة وسبعين معتقلاً منهم لقاء دفع مبالغ مالية وتم تحويل بعضهم الآخر إلى سجن صيدنايا العسكري.

## 11- تسويات بلدة جباتا الخشب في محافظة القنيطرة جنوب سوريا

منذ سيطرة قوات الحكومة السورية على الجنوب السوري تم عقد اتفاقيات تسوية مع الأهالي والمعارضين والمنشقين عن الجيش والأمن برعاية الحكومة الروسية، مع وعود بأن تتم تسوية أوضاعهم وإطلاق سراحهم مباشرة، إلا أن الحكومتين السورية والروسية أخلتا بهذه التعهدات. قامت قوات الحكومة باعتقال الأشخاص الذين أجروا تسويات أمنية وقاموا بتسليم أنفسهم على أن يتم إطلاق سراحهم مباشرة. أدت هذه الإجراءات إلى قيام احتجاجات شعبية من أهالي بلدة جباتا الخشب (بلدة صغيرة في محافظة القنيطرة يبلغ عدد سكانها حوالي إثني عشر ألف نسمة) طالبت بإطلاق سراح المعتقلين، ما دفع الحكومة السورية للاستجابة تحت هذا الضغط وإطلاق سراح عشرة معتقلين بعد سنة من اعتقالهم، أغلبهم عناصر شرطة منشقين. مازال هناك خمسة معتقلين جميعهم من عناصر الجيش والمخابرات المنشقين سابقاً عن القوات الحكومية في عداد المختفين قسرياً، وهناك حوالي ثمانين معتقلاً ومختفٍ قسري من أهل البلدة.

## التوصيات

تعد قضية المعتقلين والمختفين قسرياً إحدى أهم بنود إجراءات بناء الثقة التي نص عليها بيان جنيف وهي مفتاح الحل السياسي في سوريا، ولا يمكن إقناع الشعب السوري بقبول أي حل سياسي ما لم تتم أولاً المبادرة لحل قضية المعتقلين وبيان مصير المختفين قسرياً. لا يمكن إيجاد حل شامل لهذه القضية إلا من خلال تطبيق القرارات الدولية الخاصة بالقضية السورية وبعيداً عن تهمة الإرهاب التي يتم إلقاؤها على الموقوفين جزافاً أو لمجرد اسم المحكمة التي يحاكم أمامها. كما لا يمكن حل هذه القضية الإنسانية الهامة على مستوى سوريا إلا من خلال إلزام الأطراف بتنفيذ القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وفقاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي العرفي وبموجب قرارات دولية ملزمة لكافة الأطراف تحت طائلة المسؤولية والمسائلة.

### إلى القوى الفاعلة في سوريا:

- يجب الالتزام بالقواعد القانونية والدستورية والقضائية في اعتقال الأشخاص واحترام حقوق وحريات المواطنين وكرامتهم.
- يجب الالتزام بأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون العرفي الدولي.
- يجب الالتزام بمبادئ اتفاقية جنيف لعام 1949 ومعاهدة مناهضة التعذيب لعام 1984.
- الإخفاء القسري جريمة دولية يُمنع ارتكابها، ولذلك يجب التصريح بأسماء من يتم القبض عليهم واحتجازهم وكذلك من يتوفى في السجن.
- يجب إلزام كل جهة من الجهات الفاعلة ببيان كافة أماكن الاحتجاز والسجون السرية والعلنية لديها وتحديد إحداثياتها.
- يجب إلزام كل جهة من الجهات بتحديد أماكن المقابر الفردية والجماعية التي تم دفن الجثث فيها.

### إلى المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة:

- ينتوجه ببدء عاجل لوقف حالات الإعدام اليومية بحق المعتقلين في سوريا من قبل الحكومة السورية في سجن صيدنايا وبالأفرع الأمنية والمخابرات والمطارات العسكرية وكافة السجون السرية والعلنية لدى الحكومة السورية.
- إجراء زيارات للمحكمة الميدانية العسكرية ومحكمة الإرهاب والاطلاع على سجلاتها والوقوف على أحوال المعتقلين وتقديم تقارير مستعجلة لمجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن لإجراء ما يلزم لوقف أحكام الإعدام والتصفية للمعتقلين.
- تقديم تقارير سنوية إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة عن حالات الإعدام التي تمت في سوريا منذ عام 2011 وحتى الآن مع الاستئناس بتقارير المنظمات الحقوقية والدولية.



## إلى منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ومجلس حقوق الإنسان:

● يجب اعتبار قضية المعتقلين والمختفين قسرياً في سوريا أولوية وإلزام الجهات الفاعلة بتطبيق القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بالقضية السورية وخصوصاً القرارات رقم 2042 الصادر بتاريخ 14 نيسان/ أبريل 2012، و2043 الصادر بتاريخ 21 نيسان/ أبريل 2012، و2139 الصادر بتاريخ 22 شباط/ فبراير 2014، والقاضية بوضع حدٍّ للاختفاء القسري.

● يجب إيجاد آليات عمل لمتابعة قضية المعتقلين والمختفين قسرياً في سوريا وبحث خطط مناصرة حقوقية وإعلامية في الاجتماعات السنوية كافة.

● التعاون والتنسيق مع منظمات حقوق الإنسان المحلية الفاعلة في سوريا في سبيل كشف مصير المختفين قسرياً.

● إصدار قرار دولي ملزم لكافة الأطراف تحت طائلة المسائلة القانونية بإطلاق سراح كافة الأسرى والمعتقلين وفق جدول زمني وتكون الأولوية فيه:

**1- لإطلاق سراح المعتقلين من النساء والأطفال وأصحاب الأمراض المزمنة.**

**2- المعتقلين الموقوفين لصالح المحكمة الميدانية في صيدنايا والمعرضين لتنفيذ أحكام الإعدام.**

**3- المعتقلين الأقدم.**

● اعتبار الأحكام الصادرة عن المحكمة الميدانية ومحكمة الإرهاب أحكام باطلة صادرة عن محاكم استثنائية تفتقد لكافة المبادئ والأركان القانونية والقضائية، ووقف أعمالهما وإعلان بطلان الأحكام الصادرة عنهما بخصوص السوريين الذين تم إحالتهم بضبوط المخابرات بعد قيام الاحتجاجات السلمية في سوريا، ووقف تنفيذ أحكام الإعدام وإحالة كافة المعتقلين منذ عام 2011 إلى المحاكم العادية في محافظاتهم.

● إلزام كافة المشافي بتسليم الوثائق والمعلومات والسجلات الخاصة بالموقوفين الذين تم إحضارهم إليها (كأشخاص أو جثث) وبيان مصيرهم ومن هي الجهة التي قامت بإحضارهم وبيان فيما إذا تم خروجهم من المشفى على قيد الحياة أم بعد وفاتهم وما كان مصير جثامينهم.

● تشكيل لجنة من المنظمات الدولية والمنظمات الحقوقية المحلية للإشراف على إطلاق سراح المعتقلين وبيان مصير المختفين قسرياً وقيام هذه اللجنة بإصدار تقارير حقوقية وإعلامية عن عملها بكل شفافية ومصداقية.

● دعم لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية والآلية الدولية المحايدة والمستقلة لتقوما بإجراء التحقيقات بكافة أنحاء سوريا، بالتعاون مع المنظمات الدولية والمحلية المختصة.



مركز توثيق الانتهاكات في سوريا  
Violations Documentation Center in Syria

[www.vdc-sy.net](http://www.vdc-sy.net)

لأية ملاحظات أو استفسارات يرجى التواصل معنا على الإيميل:  
[inquiry@vdc-sy.info](mailto:inquiry@vdc-sy.info)

للإطلاع على تقاريرنا السابقة باللغة العربية  
[/http://vdc-sy.net/category/reports\\_ar/monthly\\_reports\\_ar](http://vdc-sy.net/category/reports_ar/monthly_reports_ar)

للإطلاع على تقاريرنا السابقة باللغة الانكليزية  
[/http://vdc-sy.net/category/reports/monthly\\_reports](http://vdc-sy.net/category/reports/monthly_reports)